ومن الجدير بالملاحظة أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قد أعلنت انطلاقتها عام 1967 في الحادي عشر من كانون الأول . وليس صدفة أن يكون هذا اليوم ذاته هو تاريخ صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194) (د-3) لعام 1948، القاضي " بوجوب السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم ... ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة الى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر " .

وقد تعاملت الجبهة الشعبية وبقية القوى السياسية الفلسطينية مع هذا القرار باعتباره يؤكد حق العودة ، وعملت في صفوف الشعب الفلسطيني عموما واللاجئين بخاصة على هذا الأساس داعية لرفض التعويض أو مقايضة الأرض بأي ثمن .وفي رؤية الجبهة الفكرية - السياسية ، كانت تحديات هزيمة 1967 ومتطلبات الكفاح المسلح تستوجب توعية وتنظيم وتعبئة جماهير اللاجئين والتفافهم حول المقاومة ، وبحيث يكرس كل عمل من أجل القتال والمقاومة المنظمة في إطار تنظيمي شعبي مسلح ، للاجئ الفلسطيني مكانته المرموقة فيه باعتباره إنسانا كادحا يعيش المعاناة في مخيمات البؤس والشقاء ولا يملك شيئا يخاف أن يفقده في معركة التحرير .

والى جانب هذين البعدين الوطني والطبقي لقضية اللاجئ الفلسطيني ، وبسبب من حالة الاقتلاع واللجوء والتشرد العامة للشعب الفلسطيني ، وخاصة حيث نشأت وتطورت المقاومة الفلسطينية (في الأردن وبقية الأقطار المحيطة بفلسطين) ونظرا لمتطلبات عملية التحرير والعودة والعلاقات الفلسطينية - العربية ، فقد أكدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على البعد القومي للمعركة الوطنية واعتبرتها مسألة محورية ، داعية الى تثبيت الهوية الوطنية الفلسطينية ودور حركة المقاومة الفلسطينية كدور طليعي في إطار حركة التحرير العربية[6].

---

[6] انظر " الاستراتيجية السياسية والتنظيمية" -تقرير المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين 1969 - وانظر أيضا " المقاومة ومعضلاتها - كما تراها "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين " - من إصدار الهدف كتاب رقم (5) - بيروت 1970 ص15

والى جانب التأكيد على المسؤولية الأساسية للكيان الصهيوني والاستعمار والإمبريالية عن نكبة فلسطين واحتلالها واقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه ووطنه وتشريده عنها ، حملت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الأنظمة العربية مسؤوليتها فيما حصل ، محذرة من محاولات تبديد الهوية الوطنية الفلسطينية وتذويبها في إطار الكيانات القائمة وخاصة في الأردن رافضة كل أشكال التوطين والإسكان ومشاريع الضم والإلحاق والاحتواء[7]

وساهمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الى جانب فصائل المقاومة الفلسطينية وخاصة فتح في إحداث تغييرات هامة في منظمة التحرير الفلسطينية ، انعكست واضحة في تغيير " الميثاق القومي " الى " الميثاق الوطني " عام 1967 . وثمة نظرة سريعة على مواد الميثاق الوطني تبين بوضوح الحيز الهام الذي احتلته مسألة الحفاظ على الشخصية الوطنية الفلسطينية ومسألة " العودة " . فالشخصية الوطنية الفلسطينية في الميثاق " صفة أصيلة لازمة لا تزول " رغم الاحتلال والتشريد ، وان " الإيمان بالوحدة العربية " لا بد وأن يكون متلازما " مع المحافظة على الشخصية الفلسطينية ومقوماتها وضرورة تنمية الوعي بوجودها ومناهضة أية مشاريع من شأنها إذابتها أو إضعافها "[8]

وهكذا بات الحفاظ على الشخصية الوطنية الفلسطينية وبناء الكيانية الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية هاجسا دائما للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . ولعل هذا الهاجس الوطني العام هو الذي يفسر رفض التعامل مع القضية الفلسطينية كقضية لاجئين فحسب ، والمطالبة الدائمة بأن يجري التعامل معها كقضية شعب له حقوقه الوطنية المشروعة .

ومن هذا المنطلق يمكن تفسير مواقف الجبهة وغيرها من القوى السياسية الفلسطينية تجاه قراري (242 ، 338) وتجاه الأمم المتحدة إجمالا في

---

[7] انظر " مهمات المرحلة الجديدة " تقرير المؤتمر الوطني الثالث للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين 1972 ، و"التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع نيسان 1981 ، ص384-385

[8] انظر " الميثاق الوطني الفلسطيني " - المواد (4،5،9،12،26)